

دور التحفيزات التمويلية والجبائية في تشجيع إنشاء المؤسسات الرياضية

The role of financial and fiscal stimulus to encourage the establishment of small and medium sports enterprises

نايت براهيم محمد¹

جامعة الجزائر -3-

Nait_m51@hotmail.com

تاريخ القبول: 06 / 01 / 2023

تاريخ الارسال: 14 / 10 / 2022

ملخص:

أصبحت الجزائر في الآونة الأخيرة، نتيجة تراجع المداخيل البترولية، مجبرة على الاعتماد على قطاعات اقتصادية أخرى في تحقيق التنمية، وذلك بالتركيز على قطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة الرياضية، الرياضة، الخدمات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، ما يقتضي من الدولة توجيه و تشجيع الاستثمار في هذه القطاعات. لذلك تبنت الدولة، في العشرة الأخيرة، سياسة تحفيزية تعمل على منح تسهيلات تمويلية، واعفاءات جبائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و امتيازات خاصة للمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية بما فيها القطاع الرياضي. و على ضوء هذا الواقع، نحاول في هذا المقال تبيان طبيعة التحفيزات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الرياضي و دورها في توسيع الاستثمار و تنمية النشاط الرياضي.

الكلمات المفتاحية : المنشأة الرياضية، التحفيزات التمويلية و الجبائية، آليات دعم الاستثمار

Received :14/10/2022

Accepted :06/01/2023

Abstract (not more than 10 Lines) :

Algeria has recently become, as a result of the decline in oil revenues, forced to rely on other economic sectors to achieve development, by focusing on the sectors of industry, agriculture, sports tourism, sports, services and information and communication technologies, which requires the state to direct and encourage Invest in these sectors.

Therefore, in the last decade, the state has adopted a stimulus policy that works to grant financing facilities, tax exemptions to small and medium enterprises, and special privileges to investors in strategic sectors, including the sports sector.

In light of this reality, we try in this article to show the nature of the incentives for small and medium-sized enterprises in the sports sector and their role in expanding investment and developing sports activity.

Keywords: Sports facility, Financial and fiscal stimulus, Investment Support Mechanisms

معلومات المقال

Article info

مقدمة:

يزداد الاهتمام بالجال الرياضي من يوم إلى آخر، فقد كانت ولفترة طويلة أمرا جزئيا خارج اهتمامات الاقتصاد، فقبل نشأة الألعاب الأولمبية في سنة، كانت الرياضة مرادفة لمفهوم مثل: الصحة، الاستجمام، الترويح، تمرينات الترفيه.

لكن الشواهد الحديثة أثبتت أنه إلى جانب الترويح والترفيه اتصال الرياضة وثيق بالقيم الاستهلاكية، الصحة والإنتاج، فهي تدخل في الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا للإنتاج أو كقيمة مضافة.

بالإضافة إلى كون الرياضة ميدان تجريبي يهتم بتكوين المواطن اللائق من الناحية البدنية والعقلية والاجتماعية، ووسيلة ترويح وترفيه جد ضرورية، فإن الرياضة تعتبر قطاع اقتصادي رئيسي يشكل مصدر دخل هائل للدولة والخواص، فيجب التعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال، لتوفير الإمكانيات الضرورية ومن أهمها المنشآت الرياضية، فهي القاعدة والأساس لممارسة مجمل الرياضات الهاوية منها والاحترافية.

والدولة الجزائرية وسعيا منها لتنمية مستوى الممارسة الرياضية أنشأت وأكدت على ضرورة توفير وتهيئة المنشآت الرياضية، وهذا ما تفرزه بعض النصوص القانونية المتعلقة بهذا الشأن، فحسب قانون التربية البدنية والرياضية المؤرخ في: (23 شوال 1396هـ) فيما يخص تهيئة وبناء المنشآت الرياضية جاء بما يلي: (قانون التربية البدنية والرياضية، المؤرخ في 23 شوال 1396، أمر رقم 81 / 76، الباب الرابع، ص 47).

المادة 57: كل بناء للمجموعات الكبرى الاقتصادية والسكنية الحضرية الريفية، يجب أن تتضمن مساحات اللعب والمنشآت الرياضية المتنوعة والمكيفة مع الأوضاع المحلية.

المادة 58: كل بناء لمؤسسات التعليم أو التكوين يجب أن تتضمن المنشأة الرياضية التي لا بد منها لتعليم التربية البدنية والرياضية لجميع المتدربين لذلك المؤسسات.

المادة 59: يحدد الوزير المكلف بالرياضة برامج بناء وتهيئة المنشآت الرياضية

وتعد المنشآت الرياضية القاعدة التي تمارس فيها الرياضة بكل أنواعها وعلى كل مستوياتها حيث تتوفر هذه المنشآت الرياضية وجودتها وحسن تسييرها يتحسن ويرتفع مردود مستوى الرياضة العالي ويتألق في المحافل الدولية، مما دفع الدولة بالاهتمام بإنشاء وتسيير المنشآت الرياضية في الجزائر، فقد نص المشرع الجزائري بأن الدولة تضمن وضع الوسائل البشرية والعلمية والتقنية والمنشآت والمالية الخاصة بإنجاز برامج ومخططات تحضير الرياضيين والنخب المؤهلة لتمثيل الوطن في المنافسات ذات المستوى الدولي والعالمي، (المادة: 100، الباب الخامس التمويل، من الجلسة الوطنية الرياضية، قصر الأمم، نادي الصنوبر).

تعتبر المنشآت الرياضية الخاصة، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة الحجم ضرورية وفعالة في الدفع لممارسة الرياضة من جهة و إعطاء بنية تحتية تسمح لنا بتكوين أبطال يقومون بتشريف الجزائر على المحافل الدولية من جهة أخرى.

إن التحفيزات المقدمة من الدولة للمؤسسات الاقتصادية و المستثمرين الخواص يمكن أن تكون في شكل تمويل مباشر (بواسطة القروض) و غير مباشر (مساهمة في رأس مال) أو في شكل دعم تقني لها، يساهم في ترقية و تحسين اداء التسيير و الاستغلال للنشاط الرياضي.

كما أن للتخفيضات و الإعفاءات الجبائية دور في دعم خزانة هذه المنشآت الرياضية، خاصة أنها قد تخص فترة معتبرة، تصل إلى غاية عشر سنوات و قد تشمل تكاليفها الاستثمارية و الاستغلالية.

لكن من المهم تقييم و معرفة مدى نجاعة هذه السياسة المطبقة على تنمية الاستثمار و الاستغلال في القطاع الرياضي.

ومن خلال هذا الطرح نتحدد مشكلة بحثنا في التساؤل التالي:

هل دعم الدولة للقطاع الرياضي قد يعطي دافعا هاما في تطوير المؤسسات الرياضية الخاصة الصغىرو و المتوسطة الحجم ؟
ويمكن تبسيط هذا التساؤل بالأسئلة الفرعية التالية:

هل التحفيزات و الدعائم التمويلية المنشأة الرياضية الصغىرة و المتوسطة تساهم في تطويرها؟

ما مدى فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع تنمية المنشآت الرياضية في الجزائر؟

فروض البحث:

فروض البحث هي عبارة عن تخمينات يطرحها الباحث كحل مؤقت ينتظر الإجابة عنها وعموما هي تتكون من متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة أو قد تكون عبارة عن مفاهيم ومصطلحات ، وفي بحثنا هي على النحو التالي:

الفرض العام:

دعم الدولة للقطاع الرياضي قد يعطي دافعا هاما في تطوير المؤسسات الرياضية الخاصة الصغىرة والمتوسطة الحجم.

الفروض الجزئية:

التحفيزات و الدعائم التمويلية للمنشأة الرياضية الصغىرة و المتوسطة تساهم في تطويرها.

تلعب التحفيزات الجبائية دورا هاما في تشجيع تنمية المنشآت الرياضية الخاصة الصغىرة و المتوسطة و تشجع على الاستثمار في القطاع الرياضي.

أهداف البحث:

المهدف العام:

معرفة ما إذا كان دعم الدولة للقطاع الرياضي قد يعطي دافعا هاما في تطوير المؤسسات الرياضية الخاصة الصغىرو و المتوسطة الحجم.

الأهداف الجزئية:

التعرف على التحفيزات و الدعائم التمويلية المتاحة للمنشأة الرياضية الصغىرة و المتوسطة.

معرفة التحفيزات و الجبائية المتاحة للمنشأة الرياضية الصغىرة و المتوسطة .

إضافة إلى بعض الأهداف الفرعية التي تتمثل في:

التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل والموارد التمويلية للمنشأة الرياضية.

معرفة مختلف احتياجات وآليات التمويل ومتابعتها في المنشأة الرياضية.

أهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية إنشاء المؤسسات الرياضية الخاصة، خاصة منها المؤسسات الصغىرة والمتوسطة، والدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في توجيهه، ترقية، تطوير ورفع مستوى القطاع الرياضي في الجزائر. كما أن عملية الاستثمار في المجال الرياضي تتطلب تمويل خاص ودعم من الدولة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع، من خلال السياسة العامة للدولة بالتخلي عن البيروقراطية والمركزية وتسهيل العمليات الإدارية من جهة وتقديم تحفيزات تمويلية وجبائية من جهة أخرى وذلك لجذب المستثمرين الخواص. بالإضافة إلى أن التدقيق في هذا الموضوع من شأنه أن يساهم في إيجاد حلول عملية للمسيرين والكفاءات في المؤسسات الرياضية، من عدة جوانب المالية، التسييرية وجبائية.

2. الامكانيات التمويلية و هيئات دعم الاستثمار المتاحة للمؤسسات الرياضية في الجزائر:

1.2 الامكانيات التمويلية المصرفية المتاحة للمؤسسات: المتمثلة أساسا في

1.1.2 البنوك التجارية:

تقدم تمويل قصير أو متوسط الاجل، على أساس تعامل تجاري محض و بشروط ضمان صارمة، قد تصل في بعض الحالات إلى 100 %.

2.1.2 المؤسسات المالية المتخصصة:

و هي مجموعة من المؤسسات المالية أنشأتها الدولة من موارد الخزينة العمومية أو بمساهمة مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة، والمتخصصة في التمويل الطويل والتمويل المتوسط الاجل بهدف تمويل قطاعات معينة (مؤسسات ص و م) أو لتمويل إحتياجات معينة. و ذلك وفق الاشكال التالية:

قروض مباشرة من الهيئات المالية المصرفية في شكل اعتمادات إيجارية.

مساهمة الهيئات المالية المصرفية في رأس مال المؤسسات: و هي تقنية للتمويل بواسطة المساهمة الادنى و المؤقتة في رأس مال الشركات، و ذلك سواء بواسطة رأس المال-الخطر للتمويل انشاء الشركات، أو رأس المال لتمويل تطوير المؤسسات.

تتولى الهيئات المالية للإستثمار **Les sociétés de capital investissement** هذه المهمة بمساهمة الهيئات المصرفية الجزائرية **BADR, BNA, BEA, BAD, BDL et CPA**، المتمثلة في الشركة المالية للإستثمار

و المساهمة و التوظيف " ش. م. ا. م. ت. ش. أ. » (Sofinance SPA).

تسمح هذه التقنية بتدعيم رأس مال المؤسسات المدعومة، بنسبة لا تتجاوز 49 % و لمدة 5 إلى 7 سنوات، بتحسين طاقتها الاستدانية اتجاه البنوك و تحصيل كفاءات تسييرية و الخبرات. كما لا تتطلب أي ضمانات حقيقية او شخصية.

2.2 الامكانيات التمويلية الغير المصرفية:

و هي أجهزة تابعة لسلطة رئيس الحكومة، تعمل على دعم انشاء المؤسسات وفق الصيغ التالية:

1.2.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

و هي مخصصة للأشخاص بدون دخل ثابت و مستقر لإنشاء أنشطة لإنتاج السلع و الخدمات. يمنح كحد أقصى 1 مليون دج لاقتناء وسائل الانتاج الصغيرة و المواد الاولية الضرورية للبدء في النشاط. كما يمكن أن تصل مدة تسديد القرض إلى ثمانية سنوات.

2.2.2 الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):

تتم بدعم إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة الخاصة بأصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة و لكن في حالة ما كان المشروع ينشئ 3 مناصب شغل دائمة يمكن أن يصل عمر المسير إلى 40 سنة، و ذلك بمنحها الإعانة المالية (القرض بدون فائدة) ما بين 5.000.000 دج و بحد أقصى يصل إلى 10.000.000 دج. و نميز بين: التمويل الثنائي: بين القرض الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار و المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

التمويل الثلاثي: و هنا يضاف إلى التمويل الثنائي مساهمة البنك بقرض بنكي بمعدل مخفض من الوكالة نفسها و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FGAR).

و تصل مدة القرض إلى 8 سنوات، 3 سنوات فترة سماح لا يسدد فيها أصل القرض، بينما لا تعتبر الفائدة على السنة الاولى واجبة في نفس السنة بل توزع على 7 سنوات المتبقية (كإجراء اتخذته الدولة في يقضي بتحمل الدولة كل الفوائد).

3. التحفيزات الجبائية للمؤسسات الرياضية

1.3 مفهوم التحفيز الضريبي:

التحفيز كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبيا، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين". (صحراوي علي، 1992، ص.91)

وللتحفيز أنواع مختلفة، يعتبر التحفيز الضريبي من أهمها، وهو " جملة من الإجراءات والامتيازات ذات صبغة ضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة". (بليلة لمين، 1998، ص.90)

ومنه فالتحفيز الضريبي ما هو إلا مجموعة تسهيلات تفرها السياسة الضريبية، في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية، في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ولهذا تشمل إجراءات التحفيز الضريبي كل عون اقتصادي تتوفر فيه الشروط التي تستدعي منح امتيازات ضريبية كممارسة الأنشطة المستهدف ترقيتها، أو إقامة المشاريع في المناطق المحرومة المراد تنميتها.

ولأن إجراءات التحفيز الضريبي تحاول تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية فإن وضعها يتطلب إعداد دراسات معمقة ووافية تشمل:

(ناصر مراد، 1997، ص.178)

2.3 خصائص التحفيز الجبائي وأشكاله:

من التعريف السابق للتحفيز يمكن استنتاج ما يلي:

إجراء اختياري: أي أن للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين خاصة حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه سياسة التحفيز الجبائي.

إجراء هادف: مثل هذه الإجراءات ليست تلقائية فقط والمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير.

إجراء له مقياس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا:

الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الضريبي لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات وامتيازات جبائية وهي الأكثر شيوعا، " والمستفيد هو شخص خاضع للضريبة اختير على أساس بعض الشروط أو معايير تنسب عادة على نوع الإطار القانوني والتنظيمي التي تمارس من خلاله الأنشطة وكذا جنسية الممول ونوع النشاط والخبرة.

3.3 هيئات الدعم الجبائي و التقني الممنوحة للمؤسسات:

1.3.3 هيئة الدعم الجبائي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)):

وهي مكلفة بتسهيل، ترقية و مرافقة الاستثمار و خلق المؤسسات، و التحفيزات المقدمة من هذه الهيئة المتمثلة أساسا في الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية. و ذلك بمنح تخفيضات جبائية و جمركية و تخفيضات في معدلات الفائدة، لكن يتطلب الاستفادة من الميزات الممنوحة من هذا الصندوق، تحصيل اعتماد الوكالة بعد تقديم تصريح الاستثمار، و تمنح هذه الامتيازات وفق نمطين من التحفيزات: العام و الخاص.

2.3.3 أجهزة ضمان الاستثمار و الدعم التقني للمؤسسات:

عند الحديث عن التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرياضية أو غيرها، لا يمكن تجاهل أجهزة ضمان الاستثمار (FGAR/CGCI) التي من شأنها تسهيل عملية التمويل و المرافقة التقنية¹ (ANDPME)، التي هي من جهة، تمثل تمويل غير مباشر لبرامج تقنية، أساسية لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من جهة أخرى، تعمل على ترقية مستوياتها التسييرية، الاستغالية و التنافسية في السوق.

أجهزة ضمان الاستثمار:

عمدت الدولة إلى انشاء صناديق ضمان الاستثمار لتدني تخوف البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة انخفاض رأس مالها و ضماناتها، هذه الاولى تهم بوظيفتين: أولا تحصيل التمويل المخصص للمؤسسة، ثانيا المساهمة في المشاريع للمؤسسات أو التعاضد مع الأخطار حسب إجراءات ضمان الملائمة، كي تتمكن البنوك من المخاطرة أكثر في تمويل الاقتصاد و المؤسسات، و تتمثل هذه الاجهزة في:

صندوق ضمان القروض م ص م le Fonds de Garantie des Crédits aux PME (FGAR)

تم انشاء صندوق ضمان القروض م ص م بهدف ضمان القروض الموجهة لإنشاء و توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنتجة للسلع و الخدمات، و لكن يشترط وجود الموافقة المسبقة من البنك على منح القرض، حدد الحد الاقصى للقروض المضمونة ب 50 مليون دينار، و يستثنى من ذلك قروض الاستهلاك، القروض الفلاحية و التجارية.

صندوق ضمان قروض الاستثمار la Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement (CGCI)

و هو مخصص لضمان مخاطر عدم الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتجاه البنوك، بحيث يعتبر مكمل لإجراءات التمويل البنكي و دعم صندوق ضمان القروض م ص م (FGAR) و صناديق ضمان التعاضدية.

يمنح هذا الصندوق ضمان اقصاه 250 مليون دج لديون اقصاها 350 مليون دج. لكن يشترط وجود موافقة مسبقة من البنك على منح القرض.

المرافقة التقنية من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME):

و هو برنامج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطبق من الوكالة بهدف تحسين تنافسيتها و دعم وضعيتها التسويقية المحلية و الخارجية. و ذلك: بتأهيل قدراتها الادارية و التنظيمية، تأهيل قدراتها على إتقان المعرفة و الابتكار، القدرة على الانتاج بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة، تأهيل الاداء التسويقي لهذه المؤسسات و فرض نفسها في الاسواق، تمكينها من توفير التمويل المناسب، تأهيل نوعية المؤسسة و تأهيل مستوى مواردها البشرية.

و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عامة، امكانية الاستفادة من التكوين و المرافقة فيما يخص تقييم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، الاستفادة من ميزات تمويل التجهيزات، تكوين الموارد البشرية و المرافقة في عملية شهادة الخبرة المقدمة من خبراء متخصصين.

كما يمكن لهذه المؤسسات أيضا، حسب الشروط السابقة الذكر، الاستفادة من:

- دعم الاستثمار الغير مادي فيما يتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها (كتنظيم، تكوين، إلخ...)

و فيما يخص محيطها الاستثماري (كدراسة فرع نشاطها، دراسة ولاءية، تحسين الوساطة المالية بين هيئات الضمان و الهيئات المالية لتسهيل الاقتراض... إلخ).

- دعم الاستثمارات المادية التي تشمل: استثمارات الانتاج و ذات الاولوية، الاستثمارات ذات التكنولوجيا... إلخ.

4.3 تحليل فعالية التحفيزات التمويلية و الجبائية للمؤسسات الرياضية (دراسة احصائية) للمؤسسات:

تساهم الدولة بواسطة مؤسساتها الغير المالية بطريقة مباشرة و غير مباشرة بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساهمة البنوك التجارية، و تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و صناديق الضمان من أهم الاجهزة المتخصصة في التمويل و التحفيز الجبائي لهذا النوع من المؤسسات. لذلك يمكننا من خلال تحليل الاحصائي لنتائج هذه الاجهزة في سنوات الاخيرة، أن نستشف الدور الذي تمارسه في دعم، تمويل و تحفيز المشاريع الاستثمارية الرياضية.

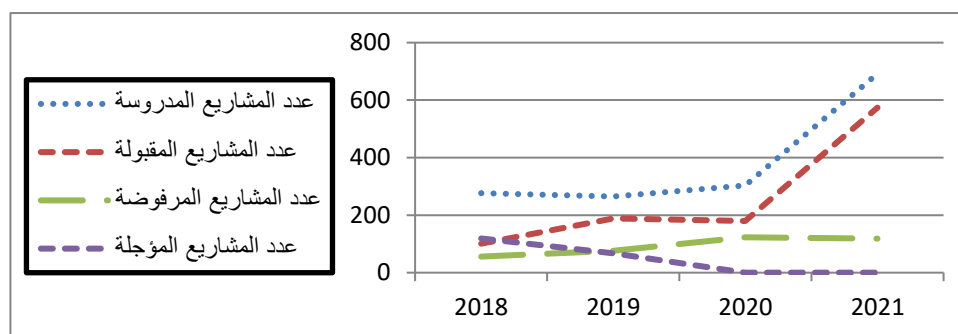
تقييم عام لتطور المشاريع الرياضية خلال 3 سنوات:

إن دراسة تطور المشاريع الاستثمارية يسمح لنا من تقييم مدى نجاعة التدابير العامة، الجبائية و التمويلية الخاصة بتشجيع الاستثمار و تحفيز النشاط الرياضي، و لقد اقتصر التحليل على تقييم ثلاثة سنوات الاخيرة نظرا لتوفر بعض المعلومات الموثوقة عن الاستثمار في الجزائر.

الجدول 1: عدد المشاريع في الاستثمار للفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2021.

2021	2020	2019	2018	
692	303	265	276	عدد المشاريع المدروسة
574	180	189	101	عدد المشاريع المقبولة
118	123	76	56	عدد المشاريع المرفوضة
/	/	67	119	عدد المشاريع المؤجلة

الشكل 1: تطور عدد مشاريع الاستثمار (الفترة 2018 - 2021).



نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه، تزايد عدد المشاريع الاستثمارية خلال ثلاثة سنوات الاخيرة، و بالخصوص في السنة الاخيرة إذ تضاعفت عدد المشاريع ، في نفس الوقت قامت بمعالجة جميع المشاريع المقترحة، ما يعكس توجه المستثمرين إلى الاستثمار في هذا المجال و رغبة الدولة.

4. النهج المتبع في البحث

إنطلاقا من طبيعة الموضوع المعالج في بحثنا هذا والذي نقوم من خلاله بوصف ودراسة التحفيزات التمويلية و الجبائية الخاصة بالمنشآت الرياضية الخصة الصغيرة و المتوسطة. استخدمنا لسرد الحقائق المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف هذا المنهج لجمع البيانات لتقرير الحالات الفعلية

للظواهر واختبار الفروض للإجابة عن الإشكالية المطروحة وفق معايير علمية دقيقة، حيث يعرف المنهج الوصفي على أنه "لا يقف على مجرد جمع البيانات والحقائق، بل يتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات، وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص نتائجها، وتحديدتها بالصورة التي هي عليها كميًا وكيفيًا بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها.

ولهذا إستعملنا الإستبيان الموجه للمسؤول المالي في المنشآت الرياضية، تم عرض النتائج من وراء ذلك ودراستها عن طريق المعالجة الإحصائية بإستعمال إختبار رسمي وإعطاء دلالة الإحصائية للمقابلة بالفرضيات.

5. مجتمع وعينة البحث

يعرف حسب كل من دلال القاضي ومحمود البياتي بأنه "جميع المفردات التي لها صفة أو صفات مشتركة وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو البحث من قبل الباحث". تعرف عينة البحث على أنها "مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزءا من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع عليها الدراسة بالعينة إذا هي جزء أو نسبة معينة من افراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله. (رشيد زرواتي، 2007، ص.181)

مجتمع البحث هو جميع العناصر أو الأفراد محل الإشكال وضمن الموضوع المعالج، ويتجسد مجتمع بحثنا في مجموع المنشآت الرياضية الخاصة الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجزائر العاصمة المسجلة في مديرية الشباب والرياضة، والتي يبلغ عددها 380 منشأة.

6. تفسير ومناقشة النتائج

1.6 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى : هل التحفيزات و الدعائم التمويلية المنشأة الرياضية الصغيرة و المتوسطة تساهم في تطويرها؟
من خلال الأجوبة التي تحصلنا عليها في جداول المحور الأول نجد أن التحفيزات و الدعائم التمويلية المنشأة الرياضية تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف تسيير إدارتها، وتعتبر الحوافز المالية المتمثلة في القروض والضمانات المقدمة من أجهزة الدولة لدعم وتحفيز المستثمرين الخواص للإستثمار في القطاع الرياضي، بمساعدتهم إما بتمويلهم للإنشاء والإستثمار عند بداية النشاط أو بتمويل إحتياجاتهم الإستغلالية لتحديث أو توسيع أو تحسين نشاطهم.

إلا أن للمنشأة مشاكل أو نقص في الموارد التمويلية بالمقارنة مع إحتياجاتها الطويلة وقصيرة الأجل، لدورة الإستثمار أو لدورة الاستغلال، فأغلب المنشآت الرياضية في مجتمع البحث تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي ، إلا أن هذا النوع من التمويل يبقى محدود و غير كاف في أغلب الحالات. فهو قليلة مقارنة بالاحتياجات الخاصة للمنشأة الرياضية، مما يتطلب البحث عن موارد مالية أخرى.. وهذا ما يحتم عليها اللجوء إلى الموارد المالية الأخرى مثل البنوك والمؤسسات الاقتصادية والخواص الخ و ذلك للحصول على أموال لتغطية إحتياجاتها المختلفة.

وبهذا لا بد من إعطاء المنشأة الرياضية تحفيزات مالية أكثر إما للمساعدة في انشائها أو العمل على نجاحها و استمراريتها.

وعليه فإن الفرضية الأولى القائلة التحفيزات و الدعائم التمويلية للمنشأة الرياضية الصغيرة و المتوسطة تساهم في تطويرها ، قد تحققت.

2.6 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: تلعب التحفيزات الجبائية دورا هاما في تشجيع تنمية المنشآت الرياضية الخاصة الصغير و المتوسطة و تشجع على الإستثمار في القطاع الرياضي.

بعد المعالجة الإحصائية وحسب النتائج المتحصل عليه ، نجد أن للتحفيزات الجبائية دور جد مهم في إنشاء ودفع وتيرة نشاط المنشأة الرياضية الخاصة الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تحفيز الإستثمار الخاص.

رغم أن التحفيز كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبيا، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين" (صحراوي علي، 1992، ص.91). إلا أنه لاحظنا أن التحفيزات الجبائية لا تشمل جميع المستثمرين الخواص ولا كل المنشآت الرياضية، فقامت الدولة بربط تقديم التحفيزات الجبائية بالتحفيزات المالية، أي أن المنشأة الرياضية التي إستفادت من الدعم التمويل من خلال الصندوق الوطني لتشغيل الشباب مثلا، تستفيد من جهة أخرى من إعفاءات ضريبية مختلفة لمدة معينة تسمح لها بالنمو والبقاء والتطور، أما المنشآت الرياضية التي لم تمر على الدعم المالي المقدم من قبل الدولة فلا تستفيد من الدعم الجبائي ومنه تصبح مهددة أكثر من سابقتها بالزوال نظرا للأعباء الضريبية.

ويجب الإشارة هنا أن استمرار تقديم الدولة لهذه التحفيزات يعتبر ضرورة ملحة ليس فقط من أجل توسيع النشاط بل أساسي لاستمرار نشاط هذه المنشآت أيضا، إذ ما يميز هذه الأنشطة ضخامة تكلفتها الاستثمارية الأولية وبطء تحصيل المردودية، والذي يترتب عنه مشاكل مالية وندرة في السيولة، الذي قد يؤدي إلى إفلاس هذه المنشآت في المراحل الأولى من نشأتها.

لكن لاحظنا أن الدولة لا تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، والذي يتضمن خلال محدودية القروض المقدمة والتسهيلات العقارية المتوفرة، رغم أهمية هذا النوع من الأنشطة في تطوير وتنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي خاصة المناطق المعزولة منها، ولذلك على الدولة التفكير في توجيه هذا الدعم حسب الخطط التنموية للسياسة المتبعة من طرفها.

كما أن دور النشاط الرياضي لا ينحصر في الجانب الربحي البحت بل يتعدى ذلك، إذ يحقق أهداف إقتصادية، إجتماعية ونفسية للمجتمع تتماشى وتطلعات السياسة التنموية للدولة، حيث أن إشراك النشاط الرياضي في المؤسسات الإقتصادية والأحياء لدعم روح التضامن والنشاط بين العمال والسكان.

(فالتحفيزات الجبائية ليست بالشكل المطلوب وغالبا ما لا تكون منصفة أي تطبق بطريقة عشوائية وغير مدروسة، حيث تعفي بعض المنشآت وتطبق على البعض الآخر، ويطرح مشكل أيضا في الإعفاءات الجمركية حيث لم تعطي الدولة إسترداد المعدات الموجهة للإستعمال في المنشآت الرياضية بصفة خاصة الاهتمام اللازم.)

وعليه فإن الفرضية الثانية القائلة تلعب التحفيزات الجبائية دورا هاما في تشجيع تنمية المنشآت الرياضية الخاصة الصغيرة و المتوسطة و تشجع على الاستثمار في القطاع الرياضي ، قد تحققت.

7. خاتمة:

شهدت المنشآت الرياضية عبر العالم تطورا ملحوظا وحظيت باهتمام كبير، وذلك بإعتبارها القاعدة الأساسية لأي اختصاص أو نوع رياضي، حيث أن هدف المنشأة الرياضية ترقية النشاطات الرياضية وتوفير الهياكل الرياضية الملائمة لرفع مستوى المردود الرياضي مما يتوجب على الدولة البحث عن أنجع الحلول والوسائل لدعم إنشاء وتسيير المنشآت الرياضية العامة منها والخاصة، لذلك لابد عليها بوضع سياسة تحفيزية تساعد وتشجع المستثمرين الخواص على الإستثمار والنشاط في هذا القطاع.

و بتحليل طبيعة دعم الدولة التمويلي و الجبائي للمنشآت الرياضية نجد أنها معتبرة ، ليس فحسب من حيث تعدد هيئات التمويل المتعاقدة مع وزارة السياحة (مصادر التمويل) و هيئات ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI, FGAR) المسهلة لعملية التمويل، بل أيضا من حيث التخفيضات و الاعفاءات الجبائية و المالية الخاصة، التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات السياحية من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاعفاءات و التخفيضات لا تشمل فقط مرحلة الانجاز، بل أيضا مرحلة الاستغلال و لمدة قد تصل إلى 10 سنوات حسب منطقة الاستثمار و البرنامج الذي يندرج فيه نشاط المؤسسة.

لكن رغم كل ذلك، تبين لنا في الميدان من خلال تحليل مساهمات الدعم التمويلي و الجبائي لهذه الهيئات، تدني مستوى الدعم للمؤسسات الرياضية و محدودية اقبال المستثمرين على طلب الدعم التقني من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME، رغم تزايد عدد المشاريع للقطاع، و الذي قد يرجع لعدة أسباب مالية متعلقة بضخامة الاستثمارات في مقابل انخفاض المردودية و طول فترة استرداد الأموال. و عليه، رغم أن النشاط الرياضية و عدد المشاريع المنجزة لا تزال في مستوى ضعيف ، إلا أن الابقاء على هذه التحفيزات شرط أساسي لانشاء و تطوير المنشآت الرياضية ومنه النهوض بالنشاط الرياضي.

5. قائمة المراجع:

- بليلة، لمين، (2002)، "سياسة الضريبة ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي"، حالة الجزائر للفترة 1989 / 1998، جامعة الجزائر.
- صحراوي، علي، (1992)/ "مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- ناصر، مراد، (1997)، تأثير النظام الضريبي على نشاط المؤسسة في ظل الإصلاحات الضريبية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- علي سلوم، جواد، ومازن حسن، جاسم، (2014)، أساسيات ومناهج (اختبار الفرضيات، تصميم التجارب)، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى.
- طارق، الحاج، (2002)، مبادئ التمويل، عمان (الأردن)، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد، قدي، (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، الجزائر، دوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- محمد، الصاوي، ومحمد، مبارك، (1992)، البحث العلمي:أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- *Agence nationale de développement de la PME, (2015), Guide du créateur d'entreprise, WWW. Andpme.org.dz.*